شرق نامه

SHARQ NAMEH

سلسلة كراسات

مطبوعة عربية مستقلة تعنى بشؤون إيران وتركيا وآسيا الوسطى / ٥/٤ / ربيع/ صيف ٢٠٠٤

احتلال العراق وانعكاساته على تركيا

العلاقات المصرية الإيرانية فى عقدين

العامل الإسلامى فى السياسة الروسية

حصة الباذنجانة من تاريخ الآستانة

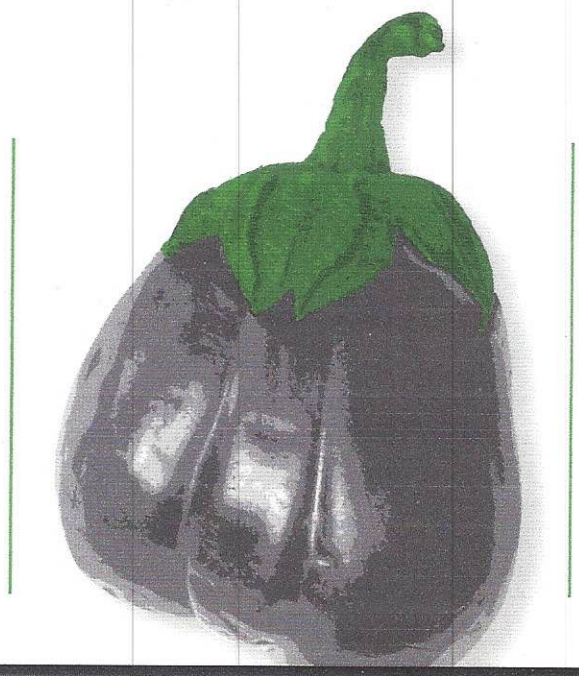

ألف ياء

اسيا الوسطى والقوقاز

إعادة تقييم السياسات الإقليمية والعلاقات الدولية فى منطقة القوقاز

جيرارد ليبارديان*

السبيل الوحيد لإعادة تقييم الوضع فى القوقاز وآسيا الوسطى هو الوصول لإجابة على سؤال هو أين نحن الآن مقارنة بعامين ونصف مضيا؟ ولهذا السؤال صورة أخرى هو ماذا تعنى أحداث ١١ سبتمبر؟ وهل مثلت تلك الأحداث الرهيبة عائقا أمام عملية التغيير الناشئة فى هذا الجزء من العالم أم أن كل شيء بقى كما هو على أصله وصورته الأولية بلا أى تغيير؟ وتؤكد الإجابة المختصرة على تلك التساؤلات أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد سارعت ودعمت وسهلت الاتجاهات القائمة لعمليات التحول فى منطقة القوقاز، على نحو يفوق دفع تلك الأحداث لاتجاهات التحول فى القوقاز حول منحنى مغاير. ليس هناك من سبيل للتشكيك فى حجم الكارثة المرعبة التى ألمت بأمريكا، بلداً وشعباً، بما خلقت من شعور تضامنى مؤازر للشعب الأمريكى باعتباره ضحية لأحداث ١١ سبتمبر. التى كان من شأنها كذلك خلق الرغبة فى القفز فوق تباينات المواقف المتولدة عن تلك الأحداث عالميا. وعلى الفور بادرت قوى وعوامل فاعلة حكومية وغير حكومية الطابع من أجل وضع نهاية للسير التلقائى للأحداث، والتكاتف معاً فى محور واحد مع الولايات المتحدة، أو المناخ السائد الجديد لما فيه فائدة قضاياهم. ويعززهم فى ذلك شعور بأن الإدارة الأمريكية ستستخدم أحداث ١١ سبتمبر لتنفيذ بنود أجندتها المحلية والخارجية التى تمت صياغتها منذ أمد بعيد. وإذا تحدثنا عن إجابات أكثر تفصيلاً لإنعكاسات الحادى عشر من سبتمبر على القوقاز، فسوف نجد أن للحادى عشر من سبتمبر سمات خاصة فى إدراك الغرب لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وهى سمات سرعان ما ستطفو على سطح الأحداث حاملة معها عوامل الضعف الكامن فى هذا الإدراك القسرى لطبيعة المنطقة.

وسنجدأنفسنا نتعامل مع مشكلة متعددة الأبعاد، ويعتبر فهم تلك المشكلة فعالاً وبناءً على المدى الطويل، إذاً يمكن لأغراض المناقشة تقسيم أحداث ١١ سبتمبر إلى ٤ مستويات: المستوى الواضح والمباشر للأحداث، وهو عبارة عن استقراء لما حدث وقيام مجموعة من الأفراد بارتكاب تلك الأفعال الرهيبة بصرف النظر عن أية قضية مختمرة تحت سطح الأحداث. المستوى الثانى هو المستوى السياسى للأحداث أى رؤية الدوافع السياسية لما جرى، فالبعض أدان تلك الهجمات برغم رؤيته لأسباب مشروعة لوقوعها، كوجود قوات عسكرية أمريكية على أرض السعودية أو القضية الفلسطينية أو حتى قضية كشمير. ويكمن المستوى التحليلى الثالث فى التحليل التاريخى الذى يضع منطقا تاريخيا

(*) خبير العلاقات الدولية، واشنطن، خصيصاً لشرق نامه.

للأحداث، سواء من زاوية المنظور الغربى أو الأمريكى للأحداث، والرؤى الاستراتيجية للغرب الأوروبى والأمريكى بشأن الشعوب والدول الأقل قوة، والمصالح التى ترى فى هذا كلة صورة من صور الإمبريالية الجديدة. المستوى الرابع هو التحليل الاقتصادى للحدث من زاوية الموارد النفطية امتداد الأسواق وهو المسمى القديم لما يعرف الآن باسم العولمة. والعوامل الاقتصادية هامة جدا فى التحفيز وإعطاء الدافع لحدوث تلك العملية تاريخيا، وفى هذا الصدد يمكن رصد رد الفعل الأمريكى من زاوية المصالح المادية وتفسير ذلك بصراع الثقافات والحضارات. إن تلك المستويات الأربعة للتحليل متفاعلة بطبيعتها، كما أن كل منها يغذى الآخر وبالتالى ينعكس ذلك فى ردود الأفعال سواء من العرب، المسلمين، القوى المعادية للغرب وأمريكا لما حدث فى ١١ سبتمبر وما تلاه من تداعيات. إن الهدف من هذا التقديم هو تبيان مدى صعوبة التحليل دونما الاعتراف بكل تلك المستويات الأربعة للصراع وكيفية تحديد موقف كل طرف منه.

لايزال رد فعل الولايات المتحدة والغرب إزاء ١١ سبتمبر وبعد عامين ونصف يتعامل مع المستوى الأول من التحليل للأحداث والتركيز عن شخص أو أشخاص أو جماعات بعينها، وإنزال العقاب بهم لضلوعهم فى ارتكابها وكذلك إنزال العقاب بكل مؤيديهم وداعميهم.

ركز قادة الولايات المتحدة وبريطانيا مبدئياً على السعى للتعاطى مع المشكلة وتحليلها وفقاً للمستوى الثانى من التحليل السابق الإشارة إليه. وذلك من خلال تكثيف الجهود على الصراعات السياسية الملتهبة كالصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والنزاع الدائر فى كشمير حيث الأوضاع تتجه إلى الأسوأ. غير أن الولايات المتحدة وبريطانيا سيجدان مزيداً من الصعوبة على مستوى التعامل مع الأبعاد الحضارية والتاريخية للمشكلة، فالولايات المتحدة لا تستطيع تغيير التاريخ وسيكون من الصعب جدا عليها إذا حاولت تغيير مدركات الآخرين له. فهناك إدراك ضعيف من جانب الولايات المتحدة وحلفائها، حتى على المستويات الرسمية، لحقيقة المشكلات فى المستوى الثالث حيث هناك درجة شبه منعدمة للاعتراف بالشرعية أو اللاشرعية. من الواضح إذن أن التاريخ ما هو إلا مسألة خداع؛ حيث أصبح طلب نسيان الصراع ومحوه من ذاكرة أطراف الصراع جزءاً لا يتجزأ من أطر حل الصراع فى مناطق عديدة من العالم. وأصبح ذلك سمة مميزة لرؤية العالم الغربى لحل الصراعات فى فترة ما بعد الحرب الباردة. وقد يكون الغرب قادراً على نسيان التاريخ الماضى، ولكن ألا يرتبط الواقع الحاضر للغرب بذلك التاريخ المطلوب نسيانه؟ فهل تستطيع الولايات المتحدة يوماً ما نسيان أو تناسى يوم الحادى عشر من سبتمبر؟

يرى التاريخ على أنه مصدر الصراع والذاكرة تعتبر عاملاً خطيراً فى هذا الصدد، لاسيما عندما تكون تلك الذاكرة مصدراً لمقاومة الرؤى العالمية وإطارات العمل التى طلب من العالم غير الغربى قبولها، كأساس لحل مشكلاته ولتدعيم النمو الاقتصادى له ولتقييمه لما حوله من مناخ عالمى ملىء بالعمليات الجارية فيه.. باختصار قبولها كأساس لصياغة المستقبل الخاص بالعالم غير الغربى. حتى الآن يعتبر التاريخ غائباً عن عمليات صنع السياسات فى الولايات المتحدة، وبخاصة التاريخ الخاص بأولئك الذين توضع تلك السياسات من أجلهم. وهذه مشكلة كبيرة تجلت بوضوح فى استخدام الرئيس الأمريكى جورج بوش لاصطلاح الحروب الصليبية فى خطابه السياسى والإعلامى فى الأيام التى تلت أحداث ١١ سبتمبر. وفى الوقت ذاته يؤكد أن الحرب التى يخوضها ضد الإرهاب ليست حربا على المسلمين، ومن المشكوك فيه كذلك أن أساسيات المصالح الاستراتيجية فيما يتعلق بالتفاعلات العالمية سيلحق بها التغيير. إن صياغات الأطر العامة للمشكلة فى قوالب الخير فى مواجهة الشر، من هم مع أمريكا فى مواجهة من هم ضدها؟، تشكل البعد الأول والرئيسى من تلك التفاعلات العالمية، لنجد أن

المشكلة سرعان ما تتحول إلى مسألة فنية. تلك الصياغة تؤكد كذلك الجدل الدائر تحت سطح الأحداث حول تمييز أمريكا وتعظيمها لقيمة الخسارة البشرية، إذا كان الضحايا من الأمريكيين عن غيرهم من الضحايا من الدول الأخرى والديانات الأخرى. فالولايات المتحدة تتقبل وقوع خسائر فى الأرواح للمدنيين فى دول من العراق وليبيا، ولا تتقبل حدوث ذلك لمواطنيها على الأرض الأمريكية. حاول الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطانى تونى بلير إقناع المسلمين حول العالم بأن الولايات المتحدة ليست ضد الإسلام كدين فى حد ذاته، وبأن الحرب ضد الإرهاب ليست حرباً ضد المسلمين. إن ذلك الطرح الأمريكى البريطانى سيكون مقدرا له النجاح إذا كان التاريخ أو الذاكرة الجمعية والدين والسياسة متلاقية فى كيان واحد فقط، أو فى خط واحد فى الثقافات الأخرى مثلما هو الحال فى الثقافات الأمريكية أو الغربية. ومن المشكوك فيه أن يرى المسلمون حول العالم كلا من بوش وبلير على أنهما مفسران مقبولان للإسلام، مهما قال الرجلان، من كلام معسول حول الدين الإسلامى.

ومن الواضح أمام كل المسلمين الذين تابعوا ردود فعل الغرب وحلف شمال الأطلنطى تجاه الأزمات التى مر بها العالم فى الأعوام العشرة الماضية، حيث كانت العمليات العسكرية التى نفذت للدفاع عن المسلمين فى البوسنة وكوسوفا تالية على عمليات عسكرية نفذت ضد دول عربية وإسلامية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن عمليات الناتو فى البلقان يمكن رؤيتها من زاوية من لا يفرقون بين الدين والسياسة على أنها عمليات ذات طابع (جيو استراتيجى) *geostrategic* من حيث أغراضها، وتهدف إلى تحقيق أمن أوروبا أولاً قبل كونها تستهدف حماية مسلمى البلقان أو الدفاع عنهم لكونهم مسلمين. إحدى المشكلات هنا هى أن الولايات المتحدة والغرب قد سلما بشكل مطلق بصحة تقييمهم للسياسات التى ينتقدونها وبردود الأفعال الصادرة عنهم. إن عملية العولمة التى يتم دفع العالم الثالث لها كانت فى مقدمتها ذات بعد اقتصادى فقط، ثم ما لبثت أن صوحبت بأبعاد عديدة ومتدرجة من القيم السياسية والأخلاقية، وأنظمة الحكم القيمى المستند إلى اعتبارات سياسية للحكم على ما هو الصديق وما هو العدو. وتكمن المشكلة فى أن الأوروبيين والغرب عموما قد تكونت لديه مسلمات، وأعتقد أن تلك المسلمات المقبولة فى الغرب تحظى بنفس درجة القبول فى كل مجتمع وفى كل دولة.

ومن بين الأمور التى سلم بها الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، وعلى سبيل المثال، أن المساعدات وإسقاط شحنات الأغذية على أفغانستان والعراق، جنبا إلى جنب مع إسقاط القنابل على أهلها سيجعل أمريكا تحظى بثناء من غيرها من الشعوب والثقافات والأديان. غير أن أمريكا فى حقيقة الأمر بعطائها المزدوج هذا قد خلقت شعوراً بالامتعاض ضدها وليس بالثناء كما كانت تتصور أن يحدث، وهذا ما يسبب مشكلة لصناع السياسة والقرار فى الولايات المتحدة. تداخل الظلم السياسى مع المشاعر الدينية، أو الأيديولوجية المتأججة، يشكل أمراً فى غاية الخطورة فى أى مجتمع من المجتمعات. ويرى الكثيرون أن ممارسات الولايات المتحدة والغرب وسياساتهما لا تحركها سوى الاعتبارات الأيديولوجية المشوبة بالاعتبارات ذات الخلفية التاريخية والثقافية والدينية، وكذلك التحيزات الحضارية وكل منهما اعتبارات ترفض التسامح مع الآخرين.

تقييم الأثر الناتج عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر على شعوب ودول بعينها سيتم ليس على أساس الحدث فى حد ذاته، بقدر ما سيقيم على أساس الأفعال وردود الأفعال الناتجة عنه. وبعض ذلك الأثر يكون على المدى القصير والمتوسط، وهذا النوع يسهل تقييمه من حيث آثاره بدرجة أفضل من تقييم الأثر على المدى الطويل. إن أحد الاستنتاجات العامة على المستوى الفنى لتقييم الأثر الناتج عن أحداث ١١ سبتمبر يقول أن القضاء على أسامة بن لادن وقيادات تنظيم القاعدة ربما يستتبعه تحرك الخلايا الباقية من التنظيم، أو تحرك جماعات جديدة فى نطاق جغرافى

أوسع بما يؤثر على الأوضاع والشؤون الدولية. كما أن المعارضة للتغيير والمقاومة لعملية العولمة المصحوبة بشعور الضعف، وانعدام القدرة أمام القوى الأعظم ورفض الأهداف الاستراتيجية لتلك القوى، وبخاصة عندما تمتزج تلك الأهداف بلون من التسلط المدرك من جانب القوى الأضعف والأطراف الأقل شأناً، إن كل ذلك سيؤدى إلى ظهور أشكال جديدة من الصراع. حتى الإرهاب فى حد ذاته إذا تم القضاء عليه، فسيظل هذا الشعور بالامتعاض من سياسات الكبار فى العالم قائماً. ولقد صاحب أحداث ١١ سبتمبر وتبعها اندلاع الصراعات فى كشمير، وبين أبخازيا وجورجيا، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى.

ودفعت الحاجة لبناء تحالف قوى تقوده الولايات المتحدة إلى فتح مزاد السوق الدولى حول ثمن الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة. وذلك الثمن ليس فقط بالنسبة للدول الأخرى فى المزاد العالمى عبارة عن تعريف الإرهاب بشكل يبرر الممارسات غير المقبولة لتلك الدول، ولكن يشمل هذا الثمن إجبار الأمريكيين على تبنى سياسات حرب تدعم حرب تلك الدول على الجماعات والقوى التى يتم تعريفها بأنها -إرهابية من وجهة نظر تلك الدول-، وجر الولايات المتحدة لمحاربة خصوم حكومات تلك الدول باعتبارها قوى إرهابية ووضع ذلك فى أجندة الإدارة الأمريكية. ويشبه ذلك الوضع ما نتج عن فترة ما بعد التدخل فى كوسوفو، حيث حاولت كل دولة تفسير التدخل بشكل يعطى شرعية لوضعها وحساباتها. وإضافة إلى ذلك فإن مشاركة دول يحيط بها التساؤل بشأن ممارساتها الداخلية فى الحرب ضد الإرهاب إلى جانب الولايات المتحدة، سيؤدى بالضرورة إلى تضاؤل الشرعية السياسية والأخلاقية للولايات المتحدة والغرب، مهما سعت الولايات المتحدة إلى الدعوة للتوازن بين أهداف تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة، وبين مصالحها القومية من جهة أخرى.

وفى هذا الصدد ستسعى الإدارة الأمريكية إلى جعل حكومات أخرى بمثابة تروس فى آلتها الحربية ضد الإرهاب وشرعية تلك النظم ستعتمد على شيئين:

١- قدرة النظام على بناء منظومة صنع القرار فيه بما يتماشى مع مصالحه القومية.

٢- التركيز على الإصلاحات الداخلية سوف يتضاءل فى أعين الجماهير المتشككة أصلا.

وإضافة إلى ما تقدم فإنه كلما طالت مدة التحالف والعمليات العسكرية، تولدت الفرص أمام مزيد من الحكومات فى العالم لتقرير ما هو إرهاب وما لا يعتبر إرهاباً. وفى هذا السياق تسير الولايات المتحدة على خيط رفيع جدا، وهى تحسب بدقة حسابات حفظ التوازن بين تنفيذ استراتيجياتها المناهضة للإرهاب وبين استرضاء ردود أفعال بعض أصدقائها ممن بينهم تناقضات، وتعمل على جعلهم يتبنون نفس المقياس الخاص لمواصفات الإرهاب. ستسعى أطراف حكومية وغير حكومية ممن بينهم حالات صراع إلى إحراز المكاسب، وتحقيق النقاط على مستواهم، وفى نفس الوقت يعملون على استيعاب الولايات المتحدة فى تلك الحروب والصراعات الخاصة بهم.

وستقوم تلك الأطراف الحكومية وغير الحكومية بطبيعة الحال بتقدير حساباتها، صواباً وخطأً، بشأن منافع ومضار الإقدام على تحرك معين. بافتراض أن الولايات المتحدة قد لا تكون مهتمة، ولكن المعادلة الآن قد تغيرت أطرافها وهى دائماً فى حالة تبدل، وإن خطر الحروب يتصاعد فى مناطق معينة مثل القوقاز وشبه القارة الهندية.

خلال العقد الماضى شاهدنا حكومات تتحدث بنفس اللغة التى تتحدث بها مؤسسات البنك الدولى وصندوق النقد وحتى حلف شمال الأطلنطى، فى الوقت الذى تقف فيه سياساتهم المحلية مختفية وراء طروحات قومية ودينية. وهكذا تتعاظم الفجوة بين الحكومات والشعوب وهكذا يكون رفض الشعوب لطروحات تسوية الصراعات مع الجيران، فى الوقت الذى تعجز فيه النخب السياسية لتلك الدول عن علاج المشاكل الصعبة المتولدة عن العلاقة بين السياسة والتغيرات الاقتصادية. بالتالى فإن ردود فعل الحكومة الأمريكية على المدى الطويل ربما يتم تفسيرها على

أنها معادية للمسلمين، ليس فقط بسبب وجود دعاية مضادة قوية، وليس لأن بوش وبلير لم ينجحا فى الإقناع بعكس ذلك، ولكن أيضا بسبب أن التركيز على أسامة بن لادن سيؤدى إلى خلق مشاكل أمنية بالنسبة للذين هم الأكثر تضرراً فى المنطقة. إن المشاكل التى تكتنف منطقة الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية، لتوضح بجلاء أننا فى مرحلة ردود أفعال فورية وقصيرة الأجل بالنظر إلى صعوبة تلك المشاكل. ونحن الآن ندخل فى المرحلة المتوسطة التى قد تمتد لعدة شهور وأعوام أو نحو ذلك، وهناك عديد من القضايا والموضوعات والمسؤوليات والصراعات المتوقع أن تحدث فى الأجل الطويل. إن أحداث ١١ سبتمبر ورد الفعل الأمريكى إزاءها قد أفرزت مناخاً تقاربياً بين القوى الكبرى وخيمت على خصومات المتنافسين على الأقل حتى وقتنا الراهن، فهل سيحدث تحول فى الصورة المدركة الأكثر اتساعا بما يؤدى إلى محو ما بقى من ذاكرة الحرب الباردة وما أعقبها؟ وقد يتطور الأمر إلى حد تقسيم العالم إلى مناطق جديدة للنفوذ على نحو مغاير لتلك المناطق النفوذية التى استقرت الحرب العالمية الثانية عليها، وبحسب النتائج التى ستفسر عنها الحرب الأمريكية ضد الإرهاب سيتوقف مدى قوة شعور مواطنى وشعوب جمهوريات آسيا الوسطى بهويتهم الدينية.

ولا يعنى ذلك نمو الأصولية الدينية بالضرورة، ولكن ستكون هناك إشارة للتغيير فى السياسات الداخلية والخيارات المطروحة، إذ كانت الهوية هى الإطار البديل أمام الشعوب لتحديد وضع مشكلاتهم والعمل على حلها.

كان تعاظم الوجود الأمريكى فى محيط الاتحاد السوفيتى السابق وراء تسريع حكومات الجمهوريات السوفيتية السابقة فى تنفيذ مشاريع أنابيب نقل النفط والغاز بدعم أمريكى. لكن القلق العام وربما الخوف من الصراعات فى الدول ذات الشعوب المسلمة فى تلك المنطقة، والقدرة على الاعتماد عليها لتنفيذ تلك المشروعات سيثبط من همم المستثمرين لمد الأنابيب فى أراضى تلك الدول. وهكذا فإن التراجع الاقتصادى ونقص الطلب على النفط، سيجعل من المتعذر المضى قدماً فى تنفيذ خط الأنابيب التصديرى الرئيسى المعروف بأنابيب باكو/ جيهان. وستتأثر جمهوريات جنوب القوقاز ليس فقط بسبب التغيرات ذات الصلة بنفوذ كل من إيران وروسيا وعلاقة الدولتين بالولايات المتحدة، ولكن بسبب حالة الضعف العامة التى شهدتها كلتا الدولتين خلال الأعوام الثلاثة الماضية. من ناحيتها أعلنت جمهوريات القوقاز الجنوبى الثلاث الكبرى جورجيا - أذربيجان - أرمينيا رسمياً وقوفها إلى جانب التحالف المناهض للإرهاب، كما ساندت روسيا هذا التحالف ودعمته بقراراتها. وربما تسعى جورجيا وأذربيجان للحصول على أفضل الضمانات الأمنية من الولايات المتحدة، وللاقتراب بشكل أكبر من الغرب، ولإحداث توازن مع روسيا التى أصبحت أكثر أمناً. وتشعر جورجيا وأذربيجان وكذلك أرمينيا بأن أهميتهم النسبية قد صارت أقل لدى حسابات التقييم الأمريكية، وذلك إذا ما قورنت الأهمية النسبية للدول الثلاث مع الأهمية النسبية لروسيا وإيران فى المحيط الإقليمى للقوقاز الجنوبى من زاوية العلاقة مع واشنطن. وربما لا تجد جورجيا وأذربيجان أمامهما إلا بديل تحسين العلاقات مع روسيا فى حالة عدم استجابة الإدارة الأمريكية لاحتياجات البلدين، فى ظل الأولويات الجديدة التى تسير عليها الإدارة الأمريكية.

فإذا صمت الإدارة الأمريكية آذانها عن هاتين الدولتين وقللت من ثقلهما الإقليمى، فإن البديل سيكون الاتجاه لروسيا بما يعطيها نفوذا أكثر قوة فى إعادة تشكيل الأوضاع فى القوقاز الجنوبى فى فترة ما بعد الحرب على الإرهاب. وفى حالة حدوث تغير كيفى فى العلاقات الروسية الأمريكية، ستكون واشنطن أكثر رغبة فى إتاحة الفرصة لروسيا لتسوية الصراعات فى منطقة القوقاز الجنوبى. أخذاً فى الاعتبار المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والغرب بشكل عام، وقد تتسامح واشنطن فى ترك مساحة دور لروسيا فى تلك المنطقة بما سيجعل

لروسيا دوراً فى حل الصراعات الدينية فى المنطقة.

وفى جورجيا نشهد بالفعل صراعا خطيرا حول أبخازيا، وكل طرف يتهم الآخر بدعمه للإرهاب بما فى ذلك تورط روسيا. وتسعى الحكومة الجورجية للحصول على المكافأة من واشنطن لدعمها غير المشروط للجهد الأمريكى فى محاربة الإرهاب، وفى نفس الوقت تسعى جورجيا إلى التفاوض لتوقيع معاهدة جديدة مع روسيا. وبرغم قيام أذربيجان بالتحرك ضد خلايا القاعدة على أراضيها، وهو ما أدى إلى وضع أذربيجان فى الجانب الصحيح خلال الحرب الجديدة التى تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وبرغم ما قد ينتج عن ذلك من مواقف شائكة بين الحكومة الأذربيجانية والشعب المسلم هناك، آملاً من أذربيجان فى أن ترفع الحكومة الأمريكية العقوبات المفروضة ضدها منذ العام ١٩٩٢ بسبب ملفها فى مجال الحريات، وبمقتضى قانون دعم الحريات الأمريكى الصادر فى نفس العام *Freedom support act*.

وتأمل أذربيجان كذلك فى دعم الولايات المتحدة لها للحصول على حل فى صالحها لمشكلة إقليم ناجورنو- قره باغ المتنازع عليه مع أرمينيا. ربما تكون أرمينيا مستفيدة من التفاعلات الدائرة فى القوقاز الجنوبى، وإن لم يكن لها دور هام فى الحرب الجديدة. حيث أنهت ما كانت تعطيه من حصانة لعمليات وعملاء القاعدة، إذ كان الشيشانيون فى الماضى متحدين مع أسامة بن لادن وقد وعدوا بالمساعدة على تحرير الأراضى ذات السكان المسلمين فى أرمينيا وإعادتها لأذربيجان. ولكن أرمينيا لها اليوم علاقات مع روسيا تتيح لروسيا التشكيك بشكل مطلق فى صدق التزام أرمينيا بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وهى - أرمينيا - التى أتى صراعها على إقليم ناجورنو- قره باغ مع أذربيجان على الأخضر واليابس فيها وأنهك أوضاعها الداخلية.

حالة التردى الاقتصادى الذى سارع من وطأته ما نجم عن ١١ سبتمبر من تداعيات سيشكل اختباراً صعباً لسياسات العولمة الجديدة، إنه الضعف العام فى النظام الذى يجب إزالته وهو الضعف الذى سيغذى الشعور بالامتعاض وعدم الرضاء فى بلدان العالم النامى. والتعامل مع هذا الشعور بالامتعاض سيكون هو التحدى الكبير وبشكل يتعدى كل تصوراتنا، وطالما استمرت المرحلة العسكرية وزادت الولايات المتحدة من تعهداتها لمنطقة القوقاز الجنوبى، فإن احتمال تحويل الولايات المتحدة لحربها ضد الإرهاب إلى وسيلة لتحقيق أهداف جيو استراتيجية كبرى فى آسيا الوسطى سيظل قائماً وسيزداد قوة. ما سبق من حديث حول السياسات لا ينبىء باحتمالات وإمكانية حدوث تغير جوهرى، لا فى اتجاهات الولايات المتحدة والغرب، ولا فى الشكوك التى تحيط بمخيلة كل طرف إزاء الطرف الآخر. كان قرار انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة فى عام ١٩٧٢ برغم التقدم الذى شهدته المحادثات بين واشنطن وموسكو، بمثابة دليل قاطع على مبدأ التحرك الأحادى من جانب آلة صنع السياسة الخارجية الأمريكية. تلك السياسة التى انتهجتها واشنطن فى العام ٢٠٠١ ولم يطرأ عليها التغير حتى بعد ١١ سبتمبر، ولم يشفع لهذا التغيير ذلك التعاون الأكثر من وثيق بين روسيا وأمريكا فى الحرب ضد الإرهاب. تلك الحرب ضد الإرهاب ستكون حربا طويلة برغم قصر مرحلة العمل العسكرى، وليس باديا فى الأفق حتى الآن أن هناك استراتيجية ما تشجع على الحوار بين الحضارات وليس الصدام بين الحضارات، حتى وإن غاب أسامة بن لادن عن المسرح العالمى. ولذا فإن العالم لايزال بعيداً عن إيجاد نموذج توحدى فى العلاقات الدولية قادر على الصمود على التحديات والتعقيدات، وحل الصراعات والمشكلات، مشكلات الدولة والوطن واللاعبين غير الحكوميين على مسرح الأحداث، وإيجاد آليات للاتفاق على المفاهيم والتعريفات يمكن معها القفز فوق الخلافات ورؤية العالم وفق منظورات متقاربة وليست متضاربة ■